



2010/7/31

## رأسمالية المقاولين أو الفوضى الاقتصادية البناءة

عبد الحليم فضل الله

لنقرأ بانتباه الفقرة التالية: "يحاول صناع القرار في كل مكان توجيه الأحداث على نحو يمكن التنبؤ به، لكن نظاماً اقتصادياً ناجحاً قائماً على دور رواد المشاريع والمقاولين ورجال الأعمال Entrepreneurial economics يتطلب القبول برأسمالية الفوضى Messy Capitalism، فحتى لو بدت هذه عشوائية تماماً فإنّها تكفل النمو والانتظام في الأمد البعيد".

هذه العبارات وردت في مقالة لكارل شرام (رئيس مؤسسة كوفمان والمؤلف المشارك لكتاب الرأسمالية الجيدة والرأسمالية السيئة)، التي تزامن نشرها مع مؤتمر "قمة المبادرين واقتصاد التدخل والغزو Expeditionary economics" الذي نظّمته المؤسسة نفسها في أيار الماضي، وبحث في الدروس المستفادة من عمليات إعادة البناء الاقتصادي في مرحلة ما بعد النزاعات، بدءاً بمشروع مارشال مروراً بحروب البلقان وانتهاءً "بنقاش صريح" لتجربتي العراق وأفغانستان.

يطرح شرام والمشاركون في "القمة" منظوراً جديداً لاقتصاد الدول الفاشلة التي استهدفتها حملات عسكرية أميركية، انطلاقاً من عدة فرضيات، أولها فشل الولايات المتحدة الأميركية في إعادة اعمار الدول التي استهدفتها بالغزو، حيث لا يزال اقتصاد كل من العراق وأفغانستان يترنحان منذ اجتياحهما، ويسجلان أداءً مخيباً. وثانيها أنّ النمو الاقتصادي هام لبناء الاستقرار الاجتماعي، ويجب أن يكون غاية رئيسية للغزوات العسكرية وحملات الإغاثة. فالهدف الأساسي للمشاريع في مناطق النزاع، حسب ما يفترضه هؤلاء، ليس إيصال الخدمات الجيدة للمدنيين، بل إحداث تأثير بيكولوجي على السكان لخفض معدلات العنف ومنع "المتمردين" من التحريض على الاحتلال أو ملء الفراغ.

الفرضية الثالثة، هي أنّ الجيش الأميركي لن يحقق أهدافه من خلال القوة وحدها، أو بتقديم الدعم اللوجستي للمجتمعات المحتلة فحسب، صحيح أن معظم المخططين العسكريين ليس لهم خلفية اقتصادية معتد بها، لكنهم يعون دون شك، أن العنف والاضطرابات العالمية تنقوى بضعف الفرص الاقتصادية، كما حصل في السنوات الثلاثين الماضية، حيث كانت الأماكن ذات الأداء الاقتصادي الضعيف أرضاً خصبة للعنف وال"الإرهاب". ولذلك فإنّ على الجيش التعامل مع تعمير المناطق المحتلة اقتصادياً على أنها جزء لا يتجزأ من أي إستراتيجية مستقبلية للحملات الخارجية.

وما يسمى اقتصاد التدخل، بالأحرى اقتصاد الاحتلال، يجب أن يبنى على أفكار واضحة عما ينبغي فعله، فعندما ترسل أميركا جنودها إلى ما وراء البحار عليها أن تبذل جهوداً على ثلاثة صعد: الغزو والاجتياح، تكريس الاستقرار، وبناء الاقتصاد، بحيث لا يكون النمو مهمة منفصلة تبدأ بعد الانتهاء من تحقيق الأهداف الأخرى.

إن فشل تجارب إعادة الاعمار في مرحلة ما بعد النزاعات، وهذه فرضية أخرى، لا يعود فحسب إلى التوترات العسكرية والأمنية، أو إلى قصور البنى التحتية والإدارية في البلدان المحتلة، بل يكمن أساساً في عقيدة النمو السائدة التي تعطي أهمية كبيرة للخطط والبرامج الكبرى المدارة مركزياً، وذلك على حساب المبادرات التي يطلقها رواد المشاريع في القطاع الخاص، حتى أن عقلية التخطيط المركزي لا تزال مهيمنة في أوساط التنمية الدولية.

وبما أن لدى القوات المسلحة الأميركية ما يكفي من الموارد لجلب النمو للبلدان المدمرة (وهي تستحوذ على حوالي خمس المساعدات الحكومية الموجهة إلى الخارج)، كما أنها تمتلك دافعاً قوياً لوقف النزفين البشري والمادي وتقليص أمد الاحتلال، فإن عليها أن تساهم أيضاً بصياغة عقيدة اقتصادية للتدخل، تتعارض مع العقيدة القديمة للتنمية القائمة على المشاريع الضخمة، فتنبنى خطأً أكثر تواضعاً وفعالية يتولاها مقاولون غير منظمين حكومياً، فالتنمية الناجحة تتطلب إستراتيجية واضحة وليس خطأً ثقيلة. والأداء الاقتصادي الذي تسيره المبادرات الخاصة، يظل أفضل تنظيمياً وفعالية من الأنشطة الكبرى المدارة مركزياً،

فكرة الفوضى تقع إذاً في صلب عقيدة النمو الجديدة، التي يمكن تطبيقها أولاً في البلدان الفاشلة والمحتلة، وتعميمها تالياً على دول أخرى. وللوهلة الأولى يبدو عدم التنظيم الاقتصادي متعارضاً مع الهدف العسكري التقليدي وهو فرض النظام في مرحلة ما بعد الغزو، لكن التدقيق في ذلك يكشف حسب شرام و"قمة المبادرين"، عن أن الاستقرار المنشود هو سياسي واجتماعي وليس اقتصادياً بالضرورة. فالفوضى الاقتصادية برأيهم، توفر ديناميكية من شأنها دفع الأمور قدماً إلى الأمام، وهي لا تتسبب بالاضطراب الاجتماعي أو السياسي. أما إذا تعارض هدفا الاستقرار الاجتماعي والتحرير الاقتصادي كما في بعض حالات الخصخصة فينبغي اختيار الهدف الثاني، والقبول بالتالي بجرعة من عدم الاستقرار!

يميل المنظور الاقتصادي الجديد إلى عدم الفصل بين المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية للحملات الخارجية، ممهداً بذلك لتغير جديد في النظرة الأميركية للعلاقة بين الاقتصاد والسياسة والحرب. في عهد بيل كلينتون كانت الدبلوماسية هي الوسيلة المفضلة لفتح الأسواق، والاستحواذ على الموارد الحيوية. الحرب كانت خياراً ثانياً. مع إدارتي جورج بوش حصل العكس، وباتت القوة العسكرية الأداة المعول عليها لتحقيق الغايات الاقتصادية والسياسية المختلفة، وهذا أدى إلى تضخيم دور المنظمات الحكومية، كما دفع الجيش الأميركي إلى واجهة البيروقراطية الحكومية كونه الأكثر تنظيماً وقوة ووفرة في الموارد. أما المنظور الجديد فيقترح خطأ ثالثاً هو بمثابة مزيج من رؤيتي بوش

وكلينتون، حيث يتم تقليص دور المنظمات الحكومية لصالح دور أكبر يؤديه الجيش، ليكون مظلة للمبادرات الخاصة وضامناً لها.

تتجاهل نظرية الفوضى ذيول الأزمة الاقتصادية العالمية تجاهلاً لافتاً، بل كأنها تقترح استعمال مفاعيل القوة العسكرية وعمليات الغزو لإعادة بعث النيوليبرالية من رماد الانهيارات المالية العالمية، الناتجة عن سلسلة طويلة من المبادرات الخاصة المنفلتة من عقابها. كما تتجاهل أن العودة إلى أفكار التسعينات متعذرة موضوعياً، وهي التي افترضت أن النمو قاطرة التنمية، وأن من واجبنا تقبل الأثمان البشرية المترتبة على إطلاق قوى السوق. وقد يكون المطلوب هو تجريب مفاعيل التحرر الزائد في الدول الفاشلة أو المحتلة، قبل ضخه مجدداً إلى الاقتصادات الكبرى عندما تطوي هذه ذيول أزمتها الراهنة.

هي الفوضى الخلاقة من جديد، لكن من مدخل اقتصادي، يقلل من أهمية التباين الثقافي والحضاري في تفسير اختلالات العالم، وهي عودة إلى الرؤية الكلاسيكية المتشددة التي سادت بعد نهاية الحرب الباردة، ولكن هذه المرة تحت مظلة عسكرية مرقطة علناً.

وهذا يستحق أيضاً متابعة لبنانية، بعد أن نال البلد قسطاً لا بأس به من برامج ما بعد النزاعات المعلن منها (وكالة التنمية الأميركية، صندوق النقد الدولي...)، وغير المعلن (السفارات...)، ويبدو الآن نموذجاً محتملاً لاقتصاد التدخل والفوضى، هذا إذا أصغينا جيداً إلى قائد القيادة المركزية الوسطى الجديد، الذي كشف أمام الكونغرس، عن أن أحد الأهداف الرئيسية للجيش الأميركي في لبنان هو مساعدة القوى النظامية على تحقيق التنمية الاجتماعية، دعماً للاستقرار وترجيحاً لكفة على أخرى.